مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 25 عدد: 60 السنة: 2021

مساهمة النخبة الأكاديمية في صناعة التغيير السياسي والاجتماعي في الجزائر

The contribution of the academic elite to creating political and social change in Algeria

د. بن حوى مصطفى[1]
كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2
mostaphabenhaoua@gmail.com
د. مقدم أحلام صارة
كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2
ahlemsara.as@gmail.com

تاريخ الوصول 2021/01/07 القبول 2021/05/29 النشر على الخط 2021/10/30
Received 07/01/2021 Accepted 29/05/2020 Published online 30/10/2021

ملخص:

تهتم هذه الدراسة بإبراز دور النخبة الأكاديمية في الحياة السياسية ووضعيتها ومكانتها في مجتمعها، في ظل طبيعة العلاقة المتوترة بين المثقف والسياسي وكذا فقدان الثقة لدى المجتمع في نخبه واتهامهم بالانحياز إلى السلطة، كل هذه التطورات جعلت المثقف يعيش أزمة ذاتية قبل أن تكون تفاعلية مع السلطة والمجتمع، ولفهم أزمة النخبة الأكاديمية يجب التطرق إلى عملية التهميش التي تستعملها الأنظمة السياسية ضد مثقفيها ونوعية العلاقة التي تحدد السلطة شروطها، كل هذه المتغيرات تحدد لنا مساهمة النخب في التغيير السياسي والاجتماعي وتبرز أهم الصعاب والعقبات لوصول إلى أهدافهم.

الكلمات المفتاحية: النخبة الأكاديمية، المثقف، التغيير السياسي، الانتقال الديمقراطي، المجتمع، الجزائر.

Abstract:

This study is concerned with showing the role of the academic elite in political life, its position and its position in its society, in light of the nature of the tense relationship between the intellectual and the politician, as well as the loss of confidence in the community in his elites and their accusations of bias towards power. All these developments made the intellectual live in a self-crisis before it was interactive with the authority and society. To understand the academic elite crisis, it is necessary to address the process of marginalization that political systems use against their intellectuals and the type of relationship that the authority determines its conditions for. All these variables define for us the contribution of the elites to political and social change and highlight the most important difficulties and obstacles in reaching their goals.

Key words: Academic Elite, Intellectuals, Political Change, Democratic Transition, Society, Algeria.

[1]– المؤلف المرسل: بن حوى مصطفى البريد الإلكتروني: **mostaphabenhaoua@gmail.com**

مقدمة:

تعمل الكثير من البلدان على إشراك كفاءاتها في العملية التنموية، في المجال الاقتصادي والسياسي وكذا الاجتماعي والثقافي، للوصول إلى مجتمع متطور يعيش أفراده في رفاهية. باعتبار المدرس الجامعي من النخبة العلمية وهي فئة تتميز عن الفئات الأخرى بالكثير من الصفات، كالتعليم الأكاديمي العالي الذي يسمح لها بالتخصص في مجال معين، حيث يمكنها لعب دور فعال في تطوير مجتمعاتها. إلا أنا الأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها البلدان العربية (الربيع العربي)، أثرت سلبا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأصبح الوضع أكثر تعقيدا في بعض الدول، مع ظهور جماعات إرهابية متطرفة وظاهرة الهجرة غير الشرعية، مشاكل أرهقت الأنظمة الحاكمة ولم تجد لها حلول جدية. رغم أن الجزائر لم تدخل في هذه الدوامة المليئة بالتناقضات والصراعات الأمنية والسياسية، فهي جزء من المنظومة العربية لتشاركها الحدود الجغرافية مع بلدان تشهد توترات داخلية مثل ليبيا، وكذلك ما تشهده منطقة الساحل من اللاأمن خاصة شمال مالي، ونمو جماعات إرهابية فيها بحثا عن النفوذ والتوسع مثل القاعدة والدولة الإسلامية وجماعة بوكو حرام.

كل هذه المتغيرات أثرت في الوضع السياسي في الجزائر، وعملت السلطة على تكييفه بما يتناسب مع الساحة السياسية من خلال تعديل الدستور الأخير، إلا أن الوضع يحتاج إلى مشاركة المدرس الجامعي في العملية السياسية باعتباره من أهل الحل والعقد. فئة تمتهن التفكير والنقاش والنقد البناء، وخاصة الذين ينشطون في تخصصات مثل العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي والأنتروبولوجيا السياسية وحتى الفلسفة السياسية والحقوق. والملاحظ هو تغييب المدرس الجامعي في الكثير من القضايا الوطنية التي تحتاج إلى مشاركة المثقف بأفكاره، وفي فترات أخرى نلاحظ أن النخبة العلمية تفضل عدم المشاركة، وتركيزها على البحث العلمي الأكاديمي فقط، رغم أن الاستقرار السياسي له دور كبير في تطوير عملية البحث العلمي. هذا التنافر بين الأكاديمي والسياسي والسياسة الذي ترتفع حدته من فترة إلى أخرى، حسب الأحداث الاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، خاصة أحداث الخامس من أكتوبر 1988 كأحد أهم التطورات التي عاشتها البلاد. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي مكانة ووزن النخبة الأكاديمية في ظل كل هذه التحولات السريعة في الحياة السياسة والاجتماعية؟، وهل شارك المثقف في عملية صناعة التغيير السياسي بما يخدم بلده ومجتمعه وطبقته؟.

1/ أزمة المثقف:

يعيش المثقف مجموعة من الصراعات الداخلية، المتمثلة في إشكال الهوية وتكيفه مع تقاليد مجتمعه، وصراعات خارجية سواء من حيث إلمامه ونقده لمشاكل مجتمعه والنظام الحاكم. إشكالات تعيشها النخبة المثقفة عموما والعربية خصوصا، وذلك راجع للأحداث التي تعيشها البلدان العربية من تحولات وتغيرات في نظامها السياسي والاجتماعي.

من خلال هذه الحقيقة نرى أن أزمة المثقف تكمن في أهمية لعب أدوارها، وهذا ما ذهب إليه علي حرب حول مسألة أزمة المثقف، حين قال أنها "أزمة جهل المثقفين بالواقع المراد تغييره، فضائحهم اللاديمقراطية داخل قطاعهم الخاص، إفلاس مشاريعهم النضالية في التنوير والتحرير، أو في التغيير والتحديث، باختصار فقدان المصداقية الفكرية وانعدام الفاعلية المجتمعية والسياسية. بل

يمكن القول بأن المثقف لم يناضل، منذ عقود، إلا لكي يثبت تعثر مشاريعه، أو فشل أفكاره ومشاريعه[1]. كما يمكن ملاحظة الفرق بين المثقف العربي والغربي، ومدى تأثيرهم في مجتمعاتهم، حيث يتهم الأول بالتقصير والانزواء، "نعم لم يؤت المثقف العربي أن يلعب الدور الذي لعبه نظيره في الغرب، ولم يشارك في صناعة الرأي العام وصوغ الوعي الجماهيري اللازم لتطوير حياة فاعلة كريمة تعيد للأمة دورها التاريخي، وتمكنها من التأثير في مجريات الأحداث محليا وعالميا"[2]. ثم يطرح المؤلف تساؤلا على أن المثقف الغربي، الفاعل والمشارك في الحياة الاجتماعية والسياسية، يختلف عن زمن المثقف العربي الذي يبقى يصارع تحديات كثيرة، تمنعه من المشاركة الحقيقية بسبب طبيعة الأنظمة الحاكمة التسلطية وانخفاض الوعي المجتمعي، إلا أن نهوض وتطور المجتمع لا يكون إلا بنهوض مثقفيه، ولعب أدوارهم الريادية في الفكر والعلم والتربية والقيادة، لأن دورهم عبارة عن عملية مستمرة لا نهاية لها بجابهة المستقبل وإنتاج أجيال قادمة وقادرة على مواصلة التنمية.

كما أوضح علي أومليل في هذه المسألة (أزمة المثقف)، على ضرورة طرح الموضوع في قالب فكري جاد، لملامسة جميع جوانبه، دون الانحراف عن روح الفكرة، المتمثلة في الدفاع عن كيان الديمقراطية، حيث قال "إن نضال المثقف العربي ينبغي أن يكون أولا، وقبل كل شيء، نضال من أجل الديمقراطية، ليس فقط للقيمة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية لهذه الأخيرة، بل لأنها هي الكفيلة بتحقيق الشرط الأساسي لوجود المثقف واستقلاله، أي إمكان حرية الرأي والتعبير. فعليه أن يعمل أولا من أجل إقرار هذه الحرية، أي أن نضاله هو نضال من أجل الديمقراطية أولا، فلا ينبغي أن يقبل إرجاءها باسم أهداف أخرى، وإلا كانت النتيجة تعبيد الطريق لأنظمة تدعي تحقيق أهداف الأمة، ولا تحقق شيئا ولا تفعل سوى مصادرة حريات الناس وحقوقهم الأساسية"[3]. من خلال رؤية الباحث يمكن طرح السؤال التالي: هل يمكن للنخبة المثقفة العربية تحقيق أو على الأقل الدفاع عن الديمقراطية، في ظل أنظمة سياسية حاكمة لا تعترف بها لأنها تهدد شذوذهم السياسي، الذي لا يؤمن بالتعددية والتناوب على السلطة؟. هو صراع تاريخي بدأ منذ خروج البلدان العربية من قبضة المستعمر الأوروبي، صراع اشتد حدة بين السياسي والمثقف، وظهرت الغلبة للأول لما يمتلكه من سيطرة على الوسائل المادية والمعنوية، جعلت النخب تتخبط في مآسيها.

المثقف الجزائري اختار موقعا يتناسب والأوضاع المحيطة به، حيث أن غالبيتهم فظلوا العمل الأكاديمي والبحث العلمي، وهو نوع من الانطواء والاغتراب. والكثير منهم يرُد سببه إلى الفساد والتسيب الذي طال جميل الميادين الاجتماعية والثقافية وخاصة السياسية. والقلة التي اندمجت في العمل السياسي والإصلاحي، غلب عليها الطابع السياسي في عملها، ووجدت نفسها تنسلخ من النخبة المثقفة الأكاديمية إلى النخبة السياسية، وهذا يؤثر كثيرا على مبادئها وإيديولوجيتها التي جاءت من أجل لتحقيقها. حيث يجد المثقف نفسه في صراع داخلي في تحديد منهج يحدد بقاءه في الساحة السياسية التي تعرف منافسة كبيرة، في ظل دخول رجال الأعمال في اللعبة السياسية (المال الفاسد)، أو الحفاظ على مرجعيته الأصلية المتمثلة في النخبة المثقفة. وهناك فئة مثقفة أخرى

[1]– علي حرب، الفكر والحدث: حوارات ومحاور، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 1997، ص 136.

[2]– أحمد موصللي ولؤي صافي، جذور أزمة المثقف في الوطن العربي، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، سنة 2002، ص 96.

[3]– علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، سنة 1998، ص 256.

اختارت العمل الحر المتمثل في الكتابة، معتمدة على الصحافة المكتوبة لنشر أفكارها، سواء لنقد فكر أو وضع معين وكثيرا ما يكون بطريقة غير مباشرة ومشفرة، رافضة العمل في الجامعة أو الانخراط في السياسة ولها أسبابها.

أزمة المثقف الجزائري انتقلت إلى اللغة، بين المعربين والمفرنسين خاصة بعد الاستقلال، أنتجت الكثير من الصراعات ووزعت المثقف على قطاعات مختلفة لاعتبارات لغوية، ورغم مرور عقود على سياسة التعريب التي انتهجتها الدولة، إلا أن الصراع ما زال موجودا بين المثقف المعرب والمفرنس، في الكثير من التوجهات الفكرية التي يُتَهم فيها المعرب بالرجعية، ويُتَهم المفرنس بميوله إلى الامبريالية الرأسمالية المعادية للإسلام وخيانة الوطن والمثقف. هذه الوضعية أثرت في هوية المثقف الجزائري بين المتشبع بالعربية والمبادئ الإسلامية، المثقف المتأثر باللغة الفرنسية والفكر الغربي. وكثيرا من الأحيان وصف المثقف العربي بأنه لا يقرأ.

أزمات المثقف كثيرة ولها أبعادها التاريخية، ومتغيراتها السياسية والاجتماعية والثقافية، وحتى يتجاوز المثقف الأكاديمي محنه المتراكمة، وجب توفير الفضاء المناسب، وهو الفضاء الجامعي كحاضنة معرفية للإبداع والإنتاج والتفاعل مع الأجيال، دون التغاضي عن مهنته المهمة وهي نقد السلطة نقدا بناء بما يساهم في صناعة الديمقراطية الحديثة. وللقيام بمهنته على أكمل وجه يجب على السلطة أن تفتح المجال السياسي الحزبي للمثقف، حتى لا تنعزل النخبة المثقفة عن كل ما هو سياسي، وما يدور في أروقة السلطة من قرارات حاسمة وصعبة، تأثر على المجتمع ككل وقد تهدد استقرار الدولة.

2/ تهميش النخبة المثقفة في الجزائر:

يعيش المثقف الجزائري كغيره من المثقفين في العالم، موجة من التحولات السياسية والاجتماعية التي أثرت على جميع مجالات الحياة، ثقافية وعلمية وتكنولوجية. ونشاط النخبة المثقفة لا ينفصل عن الفعل السياسي، من هنا تتصادم المصالح بين نخب تعمل على كشف الحقائق وتحللها، في فضاء علمي ومعرفي ليس له حدود، وبين السياسي الذي غالبا ما يكون جزءا من السلطة تتملكه غرائز السيطرة والتحكم والدفاع عن مكاسبه السياسية. "فالمثقف الجزائري مخير اليوم بين أداء مهنته في القراءة والفهم، وتعبيد الطريق أمام أشكال التفاهم والحوار في بلد لا يزال يبحث عن ذاته، ويتفقد ضميره وذاكرته أو يتحول إلى مجرد آلة لإضفاء الشرعية في أيادي مدبري مصائر المجتمع الجزائري"[1]. يرى محمد شوقي الزين أن المثقف الجزائري مخير بين القراءة والفهم للواقع باعتباره كيانا كثير التغيرات، دون تخطي الحدود الحمراء التي تضعه في صدام مع السياسي (السلطة) لأن التحليل المعمق قد يكشف المحظور، أو من خلال مسايرة التيار الحاكم في تبييض أفاعله وتصرفاته اليومية.

ينقسم المثقف في الجزائر إلى نوعين أساسيين، مثقف فاعل وآخر منعزل، النوع الأول من المثقفين قلة قليلة، انخرطت في التفكير حول المسائل السياسية والاجتماعية المعقدة، أما النوع الثاني من المثقفين فقد انعزل عن ممارسة مهمته، التي تحلل وتناقش الإشكالات الكبرى بالتفكير والنقد الاستراتيجي. "صار هذا المثقف، مع الوقت، مبتذلا، لا يختلف عن غيره من فئات المجتمع الأخرى، وعرف السّياسي كيف يقزّم من حجم المثقف، ويجعل منه تابعاً، وقبِل المثقف نفسه الدّور الثّانوي الذي وُضع فيه، هكذا راح يقتات من فتات السّلطة، ويُدافع عنها.. خوفاً منها، دفاعا عن مصالحه الذاتية وطاعة لها"[2]. هي إستراتيجية السلطة من أجل

[1]- محمد شوقي الزين، إزاحات فكرية: مقاربات في الحداثة والمثقف، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2008، ص 106.

[2]- سعيد خطيبي، أحزان المثقف الجزائري، الخبر، 2016/05/21. الموقع الالكتروني: https://www.nafhamag.com

التحكم في الوضع العام، هدمت منظومة المثقف بالترهيب والترغيب، لأنها تعلم قوة النخبة المثقفة فعملت على احتواءها بالمناصب وهي أخطر تبعية يسقط فيها المثقف، فلا يستطيع التخلص منها باعتبارها مصدر رزق، مثل الأساتذة الجامعيين والصحفيين بسبب ارتباطهم بالراتب الذي يعتبر المعيل الوحيد. هذا الوضع جعل المثقف الجزائري يعيش تهميشا ممنهجا واستراتيجيا وسياسيا، نتائجه صارت واضحة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية الخطيرة، وداخل منظومة اجتماعية تكاد تنفجر واقتصاد متدهور ومشاكل بالجملة، في هذه الأوضاع يغيب المثقف الذي من المفروض هو أول من يتدخل في دراسة المشكل، وتحليله ونقده وإعطاء الاقتراحات الضرورية. رغم أنه يعيش في وسط هش وفي زمن الرداءة إلا انه يعتبر من بين أهم الحلول.

3/ علاقة النخبة المثقفة بالسلطة في الجزائر:

العلاقة بين المثقف والسلطة يجب أن تُطرح في إشكالية "مَن يراقب مَن؟" وهي مبنية على مبدأ الأدوار والقوة، لأنه من المعروف عند دراسة النخب والمثقف والصفوة، تُعرف على أنها فئة مميزة؛ مِهْنَتها مراقبة ونقد السلطة، لدرجة أصبح المثقف يسبب الكثير من المشاكل للسلطة السياسية. أفرز عنه صراع خفي بينهما ومع زيادة سلطة السياسي على المثقف، بالإضافة إلى دخول مصطلح الفساد في أروقة السلطة، أصبح الصراع معلنا ومن جانب واحد لعدم توازن القوى.

تبقى علاقة النخب بالسلطة موجودة في كل الظروف، لأن وجود المثقف في المجتمع والقيام بدوره ووظيفته، مرتبط بوجود الدولة والسلطة حتى لو كانت ديكتاتورية أو سالبة للحريات. الكثير من الباحثين تطرقوا إلى ضرورة وجود العلاقة، يقول رشيد المشهور على أن "المثقف لم يكن يوما ما محايدا في علاقته بالسلطة، ولم يكن منفصلا عنها أبدا، بل يتحدد وجوده بوجودها، وهو من يملك (الحقيقة)، ويوظفها في المجال العمومي، طبقا لما تسمح به السلطة السياسية المهيمنة، ولا يكتفي بامتلاكها بل يصدع بها أمام السلطة"[1]. رغم أن العلاقة بينهما كانت دائما تميل لصالح السلطة، سواء في فترات التوافق والتفاهم النسبي، أو في فترات الخلاف والصراع، ومازالت بعض الأنظمة السياسية وخاصة العربية في وقتنا الحالي، تعتمد على الكثير من الأساليب للحد من نفوذ المثقف ووظيفته ودوره، من خلال تهميشه وعزله والضغط عليه، وبعضهم حُكم عليهم بالسجن والإعدام لأنهم انتقدوا السلطة. مع وجود بعض الدراسات التي تنفي صورة الصراع بين المثقف والسلطة، باعتبار أن الأول تدرج في كل مراحله العمرية والعلمية والمهنية في كنفها وبين مؤسساتها الاجتماعية، وفي ظل هذا الاختلاف بين الثنائية والتنافي، في ظل هذا الطرح يمكن القول إلى أي درجة أصبحت النخب المثقفة متورطة، لأن بعض المثقفين متورطين لدرجة فساد المبادئ وأخلاقيات المهنة، وفي كل الظروف نستطيع القول أن النخب المثقفة المنعزلة والمعتكفة في صمتها، هي أيضا متورطة بعزوفها النقدي للسلطة.

لكن مثقف الماضي يختلف عن مثقف الحاضر بعلاقته مع السلطة، لأنه مع تطور المجتمعات ظهرت الحاجة إلى المثقف، في جميع المجالات والمؤسسات لخدمة مجتمعه وتنميته، ونقل المعرفة للأجيال بواسطة المؤسسات الجامعية. وبما أن المؤسسات تابعة للسلطة فان تبعية المثقف للسياسي زادت، لذا نقول ما هي حدود النخب المثقفة "رغم أن سؤال الاستقلالية، قديم وأثاره **دي ليبرا** عندما طرح ضرورة تحرر الفلاسفة من مهنة الأستاذية بين جدران الجامعات، وأثاره ابن رشد، بشكل غير مباشر، عندما طرح

[1] – رشيد المشهور ويوسف حموش، المثقف والسلطة: علاقة حياد أم انقياد، مجلة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الدراسات الدينية، الرباط، المغرب، 05 ماي 2017، ص 12.

الفصل بين الدين والفلسفة، تلك الأطروحة التي بنى عليها **كانط** كثيرا من أفكاره، بالطبع ليس هناك مثقف محايد في قضايا الصراع الاجتماعي السياسي لأن هذه القضايا تتعلق بمعايير الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية"[1]. إذن عملية استقلالية المثقف عن السلطة أصبحت نسبية، في مجتمع أصبح مع تطوره أكثر تعقيدا وتشابكا، حتى فئة المثقفين المستقلين الذين لا تربطهم الوظيفة أو المهنة بالسلطة، وأصبحوا محررين فكريا ونقدا وكتابة، تحكمهم الكثير من ضوابط والمتغيرات، كطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه مثل العادات والقيم والتقاليد والدين، بالإضافة إلى الميول الإيديولوجية والفكرية، والكثير من المثقفين المستقلين يؤيدون سياسات الفاشلة للسلطة الحاكمة. في العموم يذهب الغالبية القصوى من الباحثين أن العلاقة بين المثقف والسلطة، هي علاقة خلاف وصراع مبنية على النقد، ومراقبة عمل السلطة في جميع القرارات وخاصة المتعلقة بمصلحة المواطن، مثل حرية التعبير والتجمهر والتنقل والديمقراطية، وضمان الأمن والحياة الكريمة.

لكي تكون مهمة المثقف ذات قيمة إصلاحية للمجتمع نَقْدية للسلطة، يجب عليه أن يشارك في اللعبة السياسية وأن يكون فردا منها، أي أنه إذا أراد إنجاح وإبراز دوره يجب دخول النفق السياسي المظلم، وهذا ما يذهب إليه **غرامشي** "أن المثقفون يرتبطون أصلا بالطبقات الاجتماعية كافة، ولكنهم يحققون وجودهم – أي يجسدون دورهم – في ارتباطهم العضوي بالطبقة عن طريق تنظيمها السياسي، وهو الحزب، ويطلق غرامشي على الحزب مصطلح المثقف الجماعي، (...) هذه الوظيفة النقدية هي بوصلته في الاتجاه الصحيح لانجاز مهمته"[2]. هل يمكن أن نسقط تصور غرامشي على المجتمع العربي الحديث، الذي يعيش تحولات كبرى في تاريخه المعاصر، التي كادت أن تنسف بوجوده ككيان حضاري وإنساني. في ظل هذه الظروف المترابطة، هل يمكن للمثقف أن يواجه النظام السياسي الذي تمسك بالسلطة منذ عقود دون كلل ولا ملل؟، حتى وان كانت للمثقف الإرادة في دخول عالم السياسة عبر الأحزاب، فإنها مُسيرة من خلال السلطة حتى المحسوبة على المعارضة، حيث عمدت السلطة منذ الاستقلال على كسر شوكة النخب المثقفة، من خلال دفعه نحو القضايا التي لا تضر السياسي.

تبقى علاقة النخب المثقفة بالسلطة مرتبطة بالفاعل – السياسي–، تلك العلاقة عرفت منذ القدم عدم توافق بينهما، وبما أن السياسي يتمتع ويمتلك السلطة، فقد استعملها ضد المثقف، ولم يشهد بينهما تواصل حقيقي إلا إذا كان لمصلحة السياسي، هذا التنافر يعتبر سببا من أسباب تدهور الأوضاع في البلدان العربية، خاصة الوضع السياسي الذي يعيش أزمة فوضى وعدم الثقة وانهيار رهيب، والواقع يبين ذلك لدرجة انهيار النظام السياسي ودخول الكثير من الدول في حروب أهلية، أما الدول الأخرى فهي بين المد والجزر، حيث غاب عنها الأمن والديمقراطية وحرية التعبير. في المقابل تعيش غالبية المجتمعات العربية في مشاكل اجتماعية واقتصادية صعبة، وتخلف علمي كبير بسبب إهمال التعليم "كإستراتيجية" والنخبة المثقفة "كفكر متجدد" والمعرفة "كمنهج".

[1]– الشفيع خضر سعيد، نحو أفق جديد: المثقف والتغيير، منشورات صحيفة الطريق الالكترونية، ص 16.

[2]– لبيب الطاهر، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (10)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت لبنان، سنة 1992، ص 55.

4/ علاقة النخبة المثقفة بالمجتمع في الجزائر:

الدور الحقيقي للنخب المثقفة يجعلهم في اتصال مباشر مع السلطة والثقافة والمجتمع والدين، وغيرها من القضايا التي تهم المثقف ومجتمعه، ولأن الإشكاليات التي يعمل عليها المثقف مترابطة في تفاعلاتها ومتشابكة في مصالحها، نجد أن المجتمع أحد أهم المواضيع التي تشغل المثقف بعد السياسة. لكن غالبية الباحثين يرون أنها علاقة مبنية على الخلاف والاختلاف، بسبب الكثير من المتغيرات التي عملت على زيادة الفجوة بينهما، فنجد مثلا فاطمة دردو تُرْجع خلاف المثقف والمجتمع إلى سببين، "أولهما: أزمة المثقف، وتتمثل في العزلة التي يعيشها بعيداً عن مجتمعه وتوظيفه لمصطلحات لا يفهمها المجتمع، لا تجعل خطابه مؤثراً ولا يشكل أي تغيير. أما السبب الثاني هو أزمة المجتمع، المجتمع نفسه لا يدرك واقعه الحقيقي، فأصبح فاقداً لهويته وذاته وغير مدرك لحجمه الحقيقي، وبغياب المثقف الحقيقي يتجه المجتمع لفئة من المثقفين الزائفين والذين يقدمون معرفة زائفة"[1]. لكن في ظل التحولات السياسية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، والتغيرات الاجتماعية السريعة التي ضربت بنيته التحتية كونه مجتمع تقليدي بشكل كبير، ومن خلال الأزمات الاقتصادية والأمنية التي جعلته هشا لأبسط الهزات والمشكلات، وفي ظل وصاية سياسية بخلفية عسكرية غير قادرة على تسيير الدولة، هنا يمكن أن يلام المجتمع بدرجة أقل، لكن كل النخب المثقفة كانت لديها خيارات للتغيير والنقد والتأثير، إذا هي مسئولة بدرجة كبيرة عن خيانة دورها مقارنة بمجتمعها.

مكانة المثقف وعلاقته بالمجتمع ترجع إلى الذهنية الجماعية لهذا الأخير، ومدى حصانته من المتغيرات الثقافية، فكلما كان المجتمع يمتلك ثقافة عالية ووعيا وإدراكا جماعيا، وأهدافا ومستقبلا واحدا، سنجد نخبه المثقفة ذات مكانة وقائمة بأدوارها في ظل وجود عقد لا إرادي بين المثقف ومجتمعه، وهذا ينطبق على المجتمع العربي الذي تعرض إلى صدمتين الأولى استعمارية كادت تقضي على ثقافته وهويته، وما كاد يتخلص من الصدمة الأولى حتى تعرض إلى الثانية، وهي صدمة استعمار ثقافي وزادته ظاهرة العولمة ضررا وانتشارا. ولابد من إعادة قراءة الوضع العربي ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، ووضع استراتيجيات للخروج من هذه الفوضى، وفي هذه الحالة يبقى المثقف أفضل خيار لدراسة مجتمعه، ومُساهمة في بناء المجتمعات العربية والأجيال القادمة.

حاولت فئة من النخب الأكاديمية المشاركة في نشاط التغيير والتحول الاجتماعي والسياسي، سواء عن طريق الكتابة النقدية المحتشمة، أو عن طريق المشاركة في نقاشات إعلامية حول الراهن السياسي والأمني خاصة، لكن دائما في إطار الحدود التي رسمتها السلطة، وهو فعل نخبوي مقنن بين مطرقة السلطة و"كسل" النخب المثقفة. وظهور بعض النخب الأخرى التي أظهرت عداءها للمجتمع وبني جلدتها من المثقفين، وظيفتهم نقد المجتمع وإظهار عيوبه السلوكية وهشاشة بنيته التكوينية وجهله لثقافته وهويته، وكأن الجمود الاجتماعي والسياسي والتخلف الاقتصادي سببه أفراد المجتمع، وهجومهم على بعض النخب الأخرى ووصفهم بالرجعية والراديكالية، وكان من المفروض توجيه نقدهم وحبرهم نحو السلطة.

[1]- فاطمة دردور، إشكالية المثقف والمجتمع، 2017/05/03. تصفح الموقع بتاريخ: 2018/09/17.
الموقع الالكتروني: http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/5/3

5/ النخبة المثقفة في الجزائر والتغيير السياسي:

سنحاول في هذا العنوان توضيح موقف النخبة المثقفة الجزائرية، حول التغيرات السياسية والاجتماعية التي تعيشها غالبية البلدان العربية والتطرق إلى الحالة الجزائرية. كما سنتطرق إلى تحديد الوضع العربي منذ بداية الانتفاضات الشعبية، التي حاولت إسقاط أنظمة فاسدة وإعطاء نفس للديمقراطية والحريات.

1/5- راهن الوضع العربي:

شهدت نهاية سنة 2010 بداية الانتفاضات الشعبية ضد الأنظمة العربية الحاكمة، التي حكمت بقوة الحديد ومنعت حرية التعبير، وأجلت الانتقال إلى الديمقراطية، ورفضت العدالة الاجتماعية، وعمرت لعقود متمسكة بامتيازات السلطة وقوتها. ثارت فئات المجتمع في مقدمتها جيل الشباب ضد الظلم والتخلف، غايتها التغيير والتقدم مثلها مثل الدول الغربية، كانت البداية من تونس وانتشرت إلى معظم البلدان العربية، مصر، ليبيا، سوريا، وبعض دول الخليج، اليمن، إلا أنها لم تنجح في بلدان عربية أخرى، والسبب ليس أن وضعها السياسي والاجتماعي أفضل من غيرها، غير أن أنظمتها عرفت كيف تسيطر على الانتفاضات، بتحكمها في الإعلام وتغيير الحكومات وفتح الحوار كطريقة للانفتاح وحرية التعبير، وتحسين الوضع الاجتماعي خاصة في الدول النفطية، كل هذه العمليات الإستراتيجية التي قامت بها الدول العربية كانت مدروسة لامتصاص غضب الشعب، كما لعبت بعض الظروف التاريخية لبعض المجتمعات العربية التي عاشت أزمات أمنية لا تريد تكرارها مثلما حدث في الجزائر.

كثيرة هي الأسباب التي دفعت المجتمع إلى الحراك – انتفاضة- تقوده فئات المجتمع في مقدمتها الشباب، ومن بين هذه الأسباب، المطالبة بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية نتيجة الفقر والبطالة وسوء التوزيع واتساع الفوارق الطبقية، وتعثر المشاريع التنموية، وفشل السياسات الاقتصادية، وغياب الديمقراطية وانعدام أي شكل من أشكال التداول على السلطة، وهرم الأنظمة السياسية، بالإضافة إلى تجليات العولمة – وسائل الإعلام- التي مكنت الشعوب من الاطلاع على حقيقة أنظمتهم الحاكمة[1]. ليست الأوضاع هي السبب الحقيقي بل تراكما على مدى عقود على حساب حقوق الفرد العربي، مما أدى إلى ضغط كبير لم يستطع المجتمع تحمله فانفجر بمختلف فئاته وأطيافه على السلطة، دون سابق إنذار لا من المجتمع ولا من النظام السياسي وحتى النخب المثقفة لم تتوقع هذه الانتفاضة.

الملاحظ والمحلل للوضع العربي خاصة البلدان التي شهدت الانتفاضات، أنها فشلت وبشكل كبير وأن بعضها يعيش حربا أهلية وأوضاع إنسانية كارثية. تلك المبادئ التي قامت من أجلها مثل الديمقراطية والحرية، والتعددية والشفافية والعدالة والتنمية، كلها أماني مجتمع أصبحت سراب، ربما ما وصلت إليه بعضها مثل تجربة تونس أفضل بكثير من بعض البلدان العربية، فما حدث في مصر من انقلاب عسكري بعد الانتفاضة، وقمع للحريات وحبس للأفراد بحجة محاربة الإرهاب، وغلاء معيشي رهيب وَضَع المجتمع المصري في فوهة بركان سينفجر في أي لحظة، والأخطر من ذلك ما تعيشه سوريا واليمن وليبيا، حرب أهلية وانعدام أمني في المجتمع، وعدم استقرار سياسي، وأزمات إنسانية خاصة في اليمن.

[1]- حسين سالم مرجين، آفاق سوسيولوجية على متن الحراك المجتمعي العربي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الأردن، المجلد 9، العدد 2، 2016، ص 170.

يؤكد الكثير من الباحثين والعلماء في الشأن السياسي والاجتماعي، أن العلاقة بين النخبة المثقفة والثورة غير واضحة المعالم، فيما يخص الأدوار والتأثير والتأثر في إطارها التفاعلي، كما قال جون هيجلي John Higley أنه "لا يوجد تعريف متفق عليه للثورة يربط هذا المصطلح بوضوح حَدَث أو عملية سياسية محددة، يستخدم أحيانا ليعني تقريبا أي الاستيلاء غير النظامي والقهري للسلطة، وبالتالي تغطي الانقلابات العديدة والانتفاضات المتفرقة التي تحدث عندما يتم فصل النخبة[1]. أما ما وقع في الوطن العربي وما زال يحدث، دفع الكثير للتساؤل حول دور فئة المثقفين، "نجد من رأى أن ما حصل، ويحصل، قد أظهر عجز المثقف وتقاعسه عن التفاعل الإيجابي مع حركية الاحتجاجات، وفقدانه بوصلة التفكير الملائم لقراءة المرحلة. ومن رأى أن سرعة الأحداث جرفت المثقفين وخصوصاً في بدايات الاحتجاجات التي أدت إلى تغيير رؤوس الأنظمة في تونس ومصر وزجَّت بالبعض في إطلاق إسقاطات وتمنّيات حول الثورة والتغيير، والانتقال إلى مجتمع أكثر عدالة وحرية، وأكثر صوناً لكرامة الكائن، لكن سرعان ما تبخّرت هذه الإسهامات بسبب ما أفرزته عملية خلخلة المنظومة الاستبدادية من قوى نُكوصية سمحت لها (اللعبة الليبرالية) باحتلال المواقع العددية الأولى"[2]. رغم الدور الضعيف والثانوي للنخبة المثقف لما يحدث في المجتمعات العربية، وصمت الكثير منهم وانقسامهم بين أحضان الانتفاضة وبلاط النظام، سواء لعدم فهمهم السريع لما حدث في مجتمعاتهم، أو انتظارهم لنهاية فوضى تعودوا رؤيتها كاحتجاجات.

يتهم الكثير من الباحثين في موضوع النخب، أن تقصير المثقف يعود إلى التمسك بأفكار قديمة تجاوزها الزمن، عكس قضايا أخرى مهمة مثل المواطنة والحرية والديمقراطية، حيث أكد حسن العاصي أنه يوجد مجموعة من الأسباب تحد من مهمة المثقف "ومن أبرز المعيقات التي تحول دون ممارسة المثقف العربي لدوره هي نخبوية الثقافة والمثقفين والتي تشكل قطيعة بين المثقف والناس أولاً، وثانياً عدم تحديد الأولويات، فعلى سبيل الذكر لا الحصر فمنذ عصر النهضة أَوْلى للمثقفون العرب، كانت القضية الوطنية والعمق القومي والوحدة، لها الاهتمام الأكبر على حساب القضايا الاجتماعية"[3]. هذه الفجوة بين النخب والمشاكل الاجتماعية زادت حجما، سواء بسبب أن النخب ترفعت عنها باعتبارها قضايا عادية، رغم أن الإصلاح لا يستثني أي قضية لها علاقة بالفرد، ويمكن البدء من القاعدة لمعالجة المشاكل. أو أن السبب هو السلطة في محاولتها إشْغال النخب حول القضايا العربية الكبرى، من أجل فصل النخب المثقفة عن المواطن وانشغالاته.

رغم السلبيات التي أفرزتها الانتفاضات الشعبية على النخبة المثقفة، واتهامه بالميول السلطوي وصمته عن القضية العربية، وتقصيره على أداء دوره في نقد الأنظمة الفاسدة والدفاع عن العدالة والحرية والمواطنة والدين. إلا أن هذا الوضع فيه من الايجابيات على المثقف ما يدفعنا على إعادة فهم الكثير من المصطلحات، مثل المفهوم الحقيقي للمثقف العربي، وهشاشة المنظومة الثقافية، وطبيعة دوره الذي يختلف كثيرا عن المثقف الغربي، بسبب الكثير من المتغيرات التي تتدخل في القيام بدوره، ودور المثقف العربي هو

[1] -John Higley, Elite Theory in Political Sociology, University of Texas at Austin, p 11.

[2] - محمد نور الدين أفاية، حول أداء المثقفين في معمعة الأحداث: ملاحظات وتساؤلات، حلقة نقاشية (المثقفون العرب والربيع العربي: تحليل أداء)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 29 أيار/ مايو 2013، ص 106.

[3] - حسن العاصي، المثقف والسياسي.. وصاية أم انفلات..، 2018/07/07. تصفح الموقع بتاريخ: 2018/09/10.
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=12be723ey314470974Y12be723e

منظومة متشابكة بحد ذاته، ويجب إسقاطه على طبيعة المجتمع العربي بما يحمله من خصائص ثقافية وسياسية واجتماعية. لإعادة صياغة المفاهيم حسب طبيعة مجتمعنا لأنه يعيش مرحلة انتقالية، في ظل التحولات الإقليمية والعالمية السريعة، وإعطاء نفس جديد للمثقف العربي للتخلص من بعض التقاليد والقيم، التي تقيد فكره وإبداعه في إطار جغرافي محدود، باعتبار المثقف عالمي المتحرر لا يؤمن بالحدود ولا القيود.

2/5- موقف النخب الجزائرية من الحراك الشعبي العربي:

تَفَاعل النُخب الجزائرية مع الانتفاضات الشعبية، جاء متأخرا وغير واضح فيه الكثير من الضبابية والتريث، وخاصة أن النخب الجزائرية تنقسم إلى ثلاثة أنواع، الأول سلطوي ورأيه من رأي السلطة وسياساتها الخارجية والتي تعرف بعدم التسرع، حيث أبدى النوع الأول من النخب على التعقل وعدم الانجراف نحوى الفوضى، لأنه قد يؤدي إلى حرب أهلية كما حدث في الجزائر سنوات التسعينات.

أما النوع الثاني من النخب التي تُعرف بالتحرر أكثر ضد القضايا العادلة، رغم قلتها والانتقادات التي تتلقاها، فقد كان رأيها مع الحراك الشعبي لكن بالكثير من الخوف والشك، لعدم نجاحها بسبب شعبويتها التي تفتقر إلى التأطير الديمقراطي، ويمكن القول أن "النخب الجزائرية وقعت في ما يسمى الفخ الإيديولوجي، الذي كان يمثل أحد أهم آليات التعبئة والنضال في إطار النظريات الثورية الكلاسيكية من الجيل الأول إلى الجيل الرابع، إلا أن الحراك العربي أنتج منطقا ثوريا جديدا يبتعد من البعد الإيديولوجي نحو مساحات ذتانية جديدة"[1]. أو يمكن القول أن موقف المثقف عامة من القضايا العادلة، مبني على مدى حصوله على المكاسب في عالم يسير على مبدأ المادية والمصلحة، ونخبته تعيش حياة غير كريمة بسبب تهميشهم الثقافي وهو الأخطر على هوية المثقف، جعل الكثير منهم يستسلم للسلطة وينحني لها طمعا وخوفا، في ظل صمته وكبح فكره وتجفيف قلمه.

يُرجع بعض الباحثين موضوع تقصير النخب المثقفة، إلى مسألة وعيهم بواقع مجتمعاتهم سواء من خلال تفاعلاته الداخلية بين تكويناته السياسية والاجتماعية والثقافية، وكذا من خلال تفاعلاته الخارجية وما مدى تأثيرها على الداخلي، لكن الأمر لا ينتهي عند هذه النقطة بل الإشكالية هي دور المثقف في استخراج المفاهيم المفصلية من المجتمع وليس إسقاط مفاهيم مستوردة من المجتمعات الغربية، وخاصة أنه لم يتوقع حدوث انفجار اجتماعي بتلك القوة لدرجة أنه مسح بعض الأنظمة الحاكمة عن أخرها، رغم أن المجتمع هو الأخر لم يستوعب ما حدث ولافتقاره إلى وعي سياسي واجتماعي وثقافي، فشل في تشكيل سلطة جديدة تحمي حريته والديمقراطية التي ثار من أجلها. حتى في هذه المرحلة الحرجة لم يتدخل المثقف بالشكل الحقيقي في التحولات الراهنة، إلا بعض النخب الأكاديمية التي حاولت تحليل الأوضاع العربية عبر وسائل الإعلام.

موقف المثقف الجزائري من الحراك الديمقراطي بشكل عام، كان غير واضح وحيادي في الكثير من الأحيان، حيث لعب دور المثقف العقلاني الذي يرتكز على المنطق، ومحاولة فهم أبعاده الاجتماعية والسياسية وعوامله الخارجية. كما ظهرت النخبة الأكاديمية في وسائل الإعلام المحلية والعربية، لتحليل ومناقشة الوضع العربي وتحولاته السياسية والأمنية وتأثيرها على المنطقة العربية،

[1]- مراد بن سعيد، صالح زياني، النخب والسلطة والايدولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، سنة 2014، ص 88.

وبرز المثقف الأكاديمي في الكثير من الحصص مثل دائرة الضوء في التلفزيون الجزائري، بالإضافة إلى قنوات عربية مثل قناة الجزيرة. بصفة عامة اتخذت النخبة الأكاديمية موقفا من الأحداث العربية، وموقفها اتسم بالتحليل العلمي الأكاديمي دون الانجرار إلى الذاتية، سواء لأن الجزائر لم تشهد حراك ديمقراطي مثل بعض البلدان العربية، أو لأن موقفها كان متجها في إطار النظام السياسي.

3/5- راهن الوضع الجزائري:

بعد دخول الكثير من المجتمعات العربية حالة من الحراك الشعبي ضد أنظمتهم، دخلت السلطة الجزائرية في سباق مع الزمن، لاحتواء أي وضع قبل أن يخرج عن السيطرة، وحتى لا تنتقل الانتفاضات الشعبية إليها. واتخذت الكثير من الإجراءات من أجل استتباب الأمن، أو ما يطلق عليها شراء الأمن الاجتماعي. وَرَاهن الوضع الجزائري تَتَحكم فيه مجموعة من المتغيرات، مثل الوضع السياسي الذي يعرف حالة من الشد والمد وعدم الاستقرار، ووضع اقتصادي صعب خاصة بعد انهيار سعر البترول، مما أثر على الوضع الاجتماعي الذي أصبح عبارة عن قنبلة موقوتة، بالإضافة إلى الوضع الأمني متعدد الجبهات، حيث أصبح يؤثر على جميع الأنساق الأخرى استقرارا وتنمية.

1/3/5- الوضع السياسي:

الوضع السياسي في الجزائر يعتمد على ركيزة مهمة وهي الشرعية من أجل الاستمرارية، حيث تحاول السلطة على تجديد شرعيتها بعد تلاشي الشرعية الثورية التي أصبحت لا تتماشى والتغيرات الداخلية والخارجية. ولأن النظام خوفه الدائم هو انتفاضة المجتمع – الجماعات- وليس المعارضة بشتى أنواعها، انطلقت مخاوف السلطة وهي الانتفاضات الشعبية وكانت بدايتها جد قريبة (في الشقيقة تونس). "كان النظام الجزائري فائق السرعة في الاستجابة والتكيّف خلال انتفاضات الربيع العربي في أواخر 2010 وأوائل 2011. وفعل ذلك مجدداً غداة هبوط أسعار النفط في أواسط 2014، كما كان حريصاً على تجنُّب أخطاء الماضي وقدّم تنازلات اقتصادية وسياسية"[1]. ويمكن أن يقدم أكثر إذا شعر بالتهديد، وهدفه صد وإبعاد كل المتغيرات المسببة للانتفاضة الشعبية، وقد ينتقل الى مرحلة ممارسة العنف إذا تطلب الأمر ذلك، في ظل تجربة العشرية السوداء التي سيرها.

يقول عبد الناصر جابي أن الجزائر قد شهدت حدثين مهمين سنة 2015، "الحدث الأول ذو صبغة اقتصادية بتداعيات سياسية، ويتعلق بالانخفاض الكبير في أسعار النفط خلال سنة 2015، وهو الذي تعتمد عليه الجزائر بشكل رئيسي لتمويل استثماراتها، التي تشتري بها الحكومة السلم الاجتماعي. الحدث الثاني ذو الطابع السياسي بالتغييرات التي مست الأدوار التقليدية المنوطة بالمؤسسة الأمنية – العسكرية داخل النظام السياسي"[2]. هذه الأحداث لها أسبابها وهي تدل على وجود خلل داخل السلطة، وعدم قدرته على تسيير أكبر القضايا والصعوبة في إيجاد التوازن بين القوى المتصارعة داخل النظام. مما أفرز الكثير من القرارات السلبية المستعجلة التي كان لها تأثير على تسيير السلطة، متمثلا في صراع الرئاسة مع المؤسسة العسكرية بجناحها الأمني.

[1]- دالية غانم يزبك، الحد من التغيير عبر التغيير: ما وراء ديمومة النظام الجزائري، مركز كارنيغي، لبنان، 08 ماي 2018. تاريخ تصفح الموقع: 2018/11/26. الموقع الالكتروني: https://carnegie-mec.org/2018/05/08/ar-pub-76277

[2]- عبد الناصر جابي، وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة، تقارير: مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 3 يناير/ كانون الثاني 2016، ص 2.

بصفة عامة الوضع السياسي في الجزائر غير واضح المعالم وغير مستقر، خاصة مع التعديل الدستوري واقتراب الانتخابات الرئاسية، تحاول السلطة مسابقة الزمن خوفا من حدوث أي طارئ يزعزع أجندة النظام، لأن الملاحظ للساحة للسياسية والاجتماعية يرى أن الكثير من الفئات والجماعات الاجتماعية رافضة للعهدة الخامسة، وذلك لأسباب كثيرة منها احتكار السلطة لمدة طويلة، وتقنين الحريات (حرية الصحافة، حرية التعبير، الاعتقالات..)، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية القاسية. أما في الطرف الأخر نجد بعض الشخصيات البارزة والأحزاب السياسية المعارضة ضد العهدة الخامسة، لكن رفضها لم يكن له صدى مؤثر ولم يصل إلى الرأي العام لاستعماله في عملية التجنيد.

الوضع السياسي يدفعنا إلى الحديث عن الديمقراطية الضائعة التي تلاشت مع الأزمات التي ضربت المجتمع، والقرارات التي خرجت من دواليب السلطة، والكثير من الصراعات في هرم النظام تمثلت في أزمة المجلس الشعبي الوطني. لهذا "بقيت الديمقراطية كإشكالية تراوح مكانها في الوقت الذي تزداد فيه الأوضاع سوءا.. بل تراجعت مسألة الديمقراطية من سلم الأولويات وحلّ محلها استعادة الأمن واستمرار مؤسسات الدولة والبحث عن إسعافات خارجية بسبب الضعف الذي انتاب مفاصل ودواليب نظام الحكم ونفاد مدخراته الذاتية طوال أكثر من عقد من زمن الأزمة"[1]. وعليه يبقى الوضع السياسي الجزائري غير مطمئن في ظل الكثير من التحولات الخارجية، وأوضاع داخلية تكاد تنفجر سواء كانت سياسية أو اجتماعية واقتصادية، أنتجت الكثير من الضغوط على السلطة التي بدورها أنتجت الكثير من القرارات الخاطئة.

2/3/5- الوضع الاقتصادي:

يعتمد الاقتصاد الجزائري على مداخيل المحروقات بشكل كبير جدا، لهذا يعتبر الاقتصاد الوطني اقتصادا انتحاريا، لأنه يعتمد على استقرار سعر العالمي للنفط بما يتناسب وحجم نفقات البلاد، أو ارتفاع سعره بما يخدم احتياطي الصرف (العملة الصعبة). ومع "انخفاض أسعار البترول من 147 دولار للبرميل في شهر فيفري 2008 إلى 33.87 دولار للبرميل في شهر ديسمبر من نفس السنة، أي بانخفاض نسبته 334 في المائة"[2]. وعليه دخلت البلاد في أزمة اقتصادية أرهبت السلطة، ولم تجد بديلا ماليا أخر في ظل تركيز النظام على البترول، وإهمال باقي القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها من القطاعات التي يمكن أن تكون مصدرا جاذبا للاستثمار والمال، ومن أجل توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع المداخيل المالية.

تزامن انخفاض سعر النفط وتراجع مداخيل المالية للجزائر مع الأحداث التي شهدتها الكثير من البلدان العربية، انتفاضات شعبية قلبت الموازين رغم فوضويتها وأسقطت الكثير من الأنظمة السياسية. ولتفادي موجة الانتفاضات استعملت السلطة الجزائرية الكثير من المال لشراء السلم الاجتماعي، من خلال الكثير من البرامج التي تدعم بها الشباب لإنشاء مؤسسات صغير، إلا أن احتياطي الصرف عرف تراجعا كبيرا بسبب انخفاض سعر النفط، مما ترك السلطة عاجزة على تسيير الحراك الاجتماعي. أما المجتمع

[1]- نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، 2014/10/03. تاريخ تصفح الموقع: 2018/11/26. الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1

[2]- كمال بن موسى، عبد الرحمان بن ساعد، الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، ص 108. الموقع الالكتروني: http://www.enssea.net/enssea/majalat/1508.pdf

فقد أصبح ينادي بتحسين الوضع المعيشي للمواطن وتوفير مناصب عمل وتحسين الخدمات الصحية ورفع الأجور، في ظل سياسة التقشف التي تنتهجها السلطة للخروج من أزمتها الاقتصادية، وعكس ما كان يرجوه المواطن قام النظام بزيادة الضرائب ورفع أسعار الكثير من السلع. هي معادلة غير متزنة فالسلطة تعاني من انخفاض الموارد المالية في ظل ارتفاع نفقات الاستيراد. إذا على السلطة إعادة النظر سياستها الاقتصادية الفاشلة والاستفادة من الأزمات التي مرت بها سنة 1986 و2008، وإعطاء نفس جديد للاقتصاد من خلال تنويعه والتوجه إلى قطاعات أخرى يمكنها أن توفر مناصب عمل وموارد مالية ضخمة.

3/3/5- الوضع الاجتماعي:

تعرض المواطن الجزائري للكثير من المشاكل بسبب تدني المستوى المعيشي، وأصبح غير قادر على مجارات الارتفاع الفاحش والسريع للمواد الاستهلاكية، مما دفعه للخروج إلى الشارع للتنديد بهذه الظروف القاسية التي يعيشها. بالإضافة إلى خروج الكثير من الفئات التي تطالب بتوفير مناصب عمل والسكن وتحسين الخدمات، بصفة عامة توزيع الحقوق بالعدل والمساواة. خاصة وأن ومع عدم التجاوب السريع النظام مع مطالب المحتجين زاد الوضع تعقيدا، وأطال مدة الاحتجاجات في المقابل تمسك المحتجون بمطالبهم. خاصة وأن المنظمات الحقوقية اتهمت النظام في استعماله المفرط للعنف ضد المحتجين.

أصبح المجتمع الجزائري وخاصة الفئات الهشة التي تعاني من ضعف القدرة المعيشية، تترقب كل مرة مرحلة تمرير قانون المالية والمصادقة عليه، حيث أثار "قانون المالية لسنة 2017، الذي تم تمريره بصعوبة في البرلمان، الكثير من الجدل، ولاسيما أنه يتضمن زيادات ضريبية فرضتها الحكومة من أجل سداد العجز الناجم عن انخفاض أسعار النفط"[1]. إلا أنه قوبل بالرفض مما أشعل فتيل الاحتجاجات في بعض الولايات، على الرغم من أن السلطة مازالت تنتهج سياسة الدعم الاجتماعي، إلا أن هذه السياسة أصبحت غير كافية، والكثير من المتتبعين يرون أن هذا النوع من الدعم تستفيد منه الطبقة الغنية وأصحاب المؤسسات ورجال الأعمال.

أصبحت احتجاجات المواطنين ظاهرة متكررة بشكل كبير في المجتمع الجزائري، ودخلت في ثقافة المواطن لأخذ حقوقه أو للتعبير عن رفض قرارات السلطة، ولم تبقى الاحتجاجات محصورة لدى فئة معينة من المواطنين، بل انتقلت إلى الكثير من فئات المجتمع مثل الفنانين والمثقفين، ومثال ذلك عندما احتجوا على اعتقال الممثل كمال عكاز. هذه الاحتجاجات التي انتشرت في جميع القطر الوطني وفي مختلف القطاعات ولدى مختلف فئات المجتمع، هي دليل على أن الوضع الاجتماعي في الجزائر غير مستقر ويعيش مرحلة حراك اجتماعي مبدئي قد ينتق إلى العنف والفوضى.

6/ موقف النخب الجزائرية من عملية الانتقال الديمقراطي:

يتحدد موقف ودور النخب الجزائرية من الوضع السياسي الداخلي للجزائر، وعملية الانتقال الديمقراطي وجبهة المعارضة السياسية، في ظل التحول الديمقراطي في الكثير من البلدان العربية، بتحديد موقعه بين النظام السياسي وقوى المجتمع، باعتباره وسيطا بينهما تتعدد أدواره بين الاجتماعية والسياسية والتفافية. حاملا رسالة مجتمع ومدافعا عنه، ومنتقدا السلطة بما يخدم النظام

[1]- سيد المختار، تجدد الاحتجاجات في الجزائر.. والحكومة تتوعد مثيري الشغب، 2017/01/04.
الموقع الالكتروني: -https://arabic.rt.com/news/857268

العام – سلطة ومجتمعا–، ويصنع توازنا بين القوى السياسية والاجتماعية، مراعيا ثقلها الثقافي في ظل التحولات الداخلية والخارجية كمتغيرات لها دورها في بناء الدولة الوطنية بأبعادها الديمقراطية.

وموقع النخبة المثقفة الجزائرية كفاعل غير محدد، حتى النخبة التي لديها انتماء للسلطة ليست فاعلة لأنها نخبة مُسَيرة، رغم التحولات السياسية التي شهدتها الجزائر وما زالت تعيشها، مثل الكثير من المسائل الجوهرية، من بينها التمسك بالسلطة وعدم التداول عليها، عن طريق التلاعب بالدستور، حرية التعبير والإعلام، محاربة الفساد (سياسي واقتصادي)، مسألة الهوية الوطنية، الأمن الاجتماعي في ظل الكثير من المشاكل التي يعيشها المواطن. وفي عينة المثقف الجزائري "نجد أنه بسبب العديد من العوامل الذاتية التي تخص بنية النخب وسلوكياتها ووزنها داخل النظام السياسي، إلى جانب عوامل موضوعية أخرى تتعلق بمنظومة التحول الديمقراطي في الجزائر وتجربتها القصيرة والمعقدة، يمكن القول أن النخب في الجزائر لم تتخذ مواقف واضحة من عملية الانتقال الديمقراطي، ولم تدعم المساعي لاختراق السلطة الحاكمة"[1]. طبعا هذا راجع إلى العديد من الأسباب التي جعلت النخب المثقفة بهذا الضعف، حيث فقدت الكثير من المكانة الاجتماعية والسياسية، في ظل سيطرة السلطة عليهم وإقصائهم، وإدخالهم في مواجهات أخرى كصراع النخبة مع النخبة، وسلبها هويتها من خلال إثارة مسائل ثقافية كاللغة والدين مما جعل تأثيرهم غير فعال، ومن أهم الأسباب:

- الانقسام الإيديولوجي بين النخبة ذات التكوين العربي الإسلامي، والنخبة ذات التكوين الفرنسي الليبرالي، انقسام استغلته السلطة ودعمته من خلال عدم وضوح سياستها التعليمية واللغوية.
- عدم تواجد النخبة المثقفة في الحياة السياسية، هذا الوضع يقصيها من التأثير والبروز ولعب دورها النقدي، واستغلال وجودها الحزبي القريب من السلطة ودواليبها.
- تبعية النخبة للسلطة، وعدم استقلالها المادي لأن غالبية المثقفين موظفين لدى مؤسسات الدولة، إلا القلة منهم مستقلين ماديا مما يحررهم نسبيا.
- سقوط الجامعة كأخر قلاع النخبة، التي كانت تعتبر فضاء للإنتاج الفكري والحوار والنقد، بعد تسييس الجامعة وتراجع مهمتها إلى إنتاج طلبة مهنيين لا مفكرين، والتضييق على التخصصات التي لها علاقة بالسياسة.
- انعدام الثقة بين السياسي والمثقف، أسقط صورة النخبة المثالية لدى العامة، لعدم قدرتها الدفاع عنها ومجابهة السلطة.
- اختيار بعض المثقفين عدم النزول إلى مشاكل الطبقة العامة والترفع عن مشاكلهم وقضاياهم.
- قلة مراكز الفكر المستقلة (Think tank) كمؤسسات جامعة للنخبة الأكاديمية المتخصصة، أما الموجودة فهي تابعة للسلطة وقوانينها، وإنتاجها لصالح النظام السياسي.

[1]– مراد بن سعيد، صالح زياني، النخب والسلطة والايدولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، سنة 2014، ص 84.

7/ دور المثقف الأكاديمي الجزائري:

مرت الطبقة المثقفة في الجزائر بمراحل عديدة، أهمها مرحلة الاستعمارية أثناء الثورة التحريرية، ومرحلة الاستقلال حيث تأثرت بالتحولات العالمية الإيديولوجية المختلفة. الطبقة الأولى قسمها عمار بن طوبال، إلى فئتين مختلفتين فكريا ولغويا وإيديولوجيا.

فئة المثقفين الإصلاحيين: وهي الفئة التي ينضوي تحت لوائها غالبية كتاب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" وهم كتاب اللغة العربية من صحفيين وشعراء وكتاب مقالات اجتماعية ودينية.

فئة المثقفين المفرنسين: وهي الفئة التي آمنت بقيم الثورة الفرنسية نتيجة تعلمها في المدرسة الفرنسية، كما آمنت بالحداثة كنقيض للبنيات الأصلية التقليدية للمجتمع الجزائري، وهذه الفئة قد آمنت إيمانا قاطعا بأن الجزائر يمكنها أن تندمج في الدولة الفرنسية بفضل قيم الحرية والمساواة والأخوة"[1]. عاشت فئة المثقفين قبل الاستقلال صراعا مع بعضها البعض، صراع متمثل في الأساس على إشكالية الهوية، منهم من هو متمسك بجذوره وأصله، والفئة الأخرى تتبجح بتكوينها الامبريالي الفرنسي. هذا الاختلاف والصراع بقي مستمرا حتى بعد الاستقلال، سواء في إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة أو المسألة اللغوية (المثقف المعرب والمفرنس ومزدوج اللغة).

لكن ما يهمنا أكثر هو دور النخبة المثقفة في وقتنا الحالي، من خلال التغيرات والتحولات الاجتماعية والسياسية الموجودة في المجتمع الجزائري، إذ يمكننا القول: ما هو الدور الحقيقي للمثقف داخل هذه المنظومة الضبابية؟، في ظل الدعوات المستمرة لتحديد دور النخبة المثقفة، خاصة نقده للسلطة وكبح تسلطها، ونجد في الجانب الأخر أن المثقف لا يملك وسائل، وليس لديه الإلمام الكامل لما يدور من حوله، من قضايا سياسية واجتماعية وحتى الاقتصادية الكبرى التي تعيشها الجزائر. كما يقول علي شريعتي حول مسؤولية المثقف أن "أعظم مسؤوليات المفكر في مجتمعه هي أن يجد السبب الأساسي والحقيقي لانحطاط المجتمع، ويكتشف السبب الأساسي للركود والتأخر والمأساة بالنسبة لمواطنيه وجنسه وبيئته، ثم يقوم بعد ذلك بتنبيه مجتمعه الغافل الغائب عن الوعي إلى السبب الأساسي لمصيره وقدره التاريخي المشئوم، ويُبدي لمجتمعه الحل والهدف وأسلوب السير الصحيح"[2]. إلا أن هذه الفئة المفكرة ذات الضمير الحي والفكر المنفتح، أصبحت جد قليلة في مجتمع يعاني في جملة من المشاكل بسبب الفساد السياسي، وتدخل العسكري على الحياة السياسية. إذا مهمة المثقف لا يجب أن تقتصر على نقد السلطة مهما كانت فاسدة مانعة للحريات، بل أن تكون حريصة على عدم تغلغل الأفكار الهدامة للمجتمع، خاصة في المجتمعات التقليدية التي تسعى للوصول إلى الديمقراطية. وفي ظل عدم تخطي المفاهيم التقليدية القديمة ملتصقة في ذهن الفرد العربي، هي أفكار تحتاج إلى إعادة الطرح في ظرف تتسارع فيه الأحداث وتتجدد فيه الأفكار.

شهدت الساحة السياسية والاجتماعية في الآونة الأخيرة مجموعة من التحولات والتغيرات، سياسيا بقيت المسائل الرئيسية مطروحة وبدون تغيير مثل تعديل الدستور وحرية التعبير والإعلام، ودور المؤسسات مثل البرلمان بغرفتيه، وعدم تغير سياساتها

[1]- عمار بن طوبال، المثقف الجزائري وخطاب الأزمة، مدون، 11 سبتمبر 2011.
الموقع الالكتروني: http://koutama18.blogspot.com/2010/09/blog-post_8935.html

[2]- علي الشريعتي، مسؤولية المثقف، ترجمة: إبراهيم الدسوقي شتا، دار الأمير، الطبعة الثانية، سلسلة الآثار الكاملة (28)، سنة 2008، ص 129-130.

الخارجية تماشيا مع التحولات الإقليمية والدولية، وتهميش النخبة الأكاديمية للعب دورها والمساهمة في تنمية المجتمع. أما اجتماعيا فقد انخفض المستوى المعيشي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، مما أثر على أفراد المجتمع والمثقف الأكاديمي، وانتشار الانحلال الخلقي في المجتمع حتى أصبح ظاهرة خطيرة يجب دراستها معالجتها، وهجرة غير شرعية، وفساد سياسي واقتصادي. لكن هل يمكن القول أن هذه الظروف هي حجة يستند عليها المثقف الأكاديمي لتبرير جموده وحياده وانعزاله داخل زوايا الجامعة، وترك الساحة لشبه مثقفين يحللون الوضع المتعفن وهم لا يمتلكون المعرفة الكافية بالمجتمع، ولا يمتلكون ملكة التفكير والتحليل البناء الاستراتيجي.

يبقى غياب المثقف الأكاديمي عن الاستحقاقات الانتخابية سمة بارزة في سيرته التاريخية، فمنذ الاستقلال نجد الأكاديمي إما غائبا أو مغيبا عن الحياة السياسية بصفة كبيرة. حتى انتماءه للأحزاب السياسية يبقى ضعيفا بصفة تستدعي التساؤل، حول هذا النفور من السياسة والمشاركة في الانتخابات بصفة خاصة، لأن الانتخابات هي صورة من صور تمثيل المثقف الأكاديمي وإبرازه وفتح المجال أمامه للعمل السياسي، وتنمية المجتمع لما يمتلك من مؤهلات علمية وأكاديمية. حتى لا يبقى منشغلا بالمجال النظري، تاركا السياسة لأفراد لا يمتلكون الثقافة السياسية ولا المعرفة العلمية.

يرى الكثير من الباحثين أن تراجع دور النخب الأكاديمية في الساحة السياسية والاجتماعية، يرجع أيضا إلى مجموعة من الأسباب منها ما هو ذاتي بأبعاده الفكرية والإيديولوجية، وأخرى متمثلة في المتغيرات البنيوية للمجتمع والنظام. ومن بين الذين يرون أن تراجع دور المثقف يعود إلى أسباب خارجية هو عبد الله العروي، يرى أن المثقف العربي يعيش حياة بائسة، لأن مجتمعه يعيش برتابة ما تحت التاريخ. وهناك من يرجعه إلى غياب الديمقراطية والحريات مثل سليم الحص. أما هشام الشرابي فيرجعه إلى تردي الوضع الاقتصادي للمثقف، في مقابل انتشار الثقافة الاستهلاكية والمادية. وفئة أخرى ترى أن هذه الأسباب لا تعني تخلي النخب الأكاديمية عن دورها ووظيفتها باعتبارها مسؤولية، فهم يرون هذا التقاعس سببه الأول حالة الاغتراب التي يعيشونها، لأنها لا تتوافق مع توجهاتهم ولا تتناسب مع رغباتهم سواء شخصية أو فكرية[1]. ووضعية المثقف الجزائري تتشابه مع غالبية المثقفين في البلدان العربية، لهذا عليهم النهوض بالفكر نقدا والمعرفة ونشرا، حتى ننشئ أجيالا قائمة على العلم والأخلاق صانعة للديمقراطية، رافضة للظلم والتقييد والديكتاتورية المادية والمعنوية، حتى نلتحق بالمجتمعات المتقدمة ونسجل بصمة حضارتنا في التاريخ.

8/ العقبات التي تواجه المثقف الجزائري:

المثقف الجزائري مثله مثل المثقف العربي، يواجه يوميا نفس المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تفرزها الأنظمة العربية، في فشلها السياسي والتنموي وضعفها الإقليمي والعالمي. إلا أن الاختلاف هو اختلاف في حدة الأزمة التي يعيشها كل مجتمع، نظاما وأفرادا ومؤسساتيا وعلاقاتيا وفي تجاوز الماضي وبناء المستقبل كأمة واحدة، وعليه يعيش المثقف الجزائري في ظل مجموعة من المشاكل:

[1]- إسعاف حمد، المثقف العربي: إشكالية الدور الفاعل، مجلة جامعة دمشق- المجلد 30- العدد 3-4، 2014، ص 352-353.

1/8- سلعنة الإنتاج الثقافي:

يواجه الفضاء الثقافي في الجزائر، ظاهرة "سلعنة" Marchandisation الإنتاج الثقافي، التي طغت على العلاقات بين المنتج والمستهلك وغيرت طبيعتها، مؤدية بذلك إلى اختزال الفضاء والحد من قدرات التأثير على المجتمع[1]. عند التقاء الإنتاج المعرفي العلمي والإصلاحي بالفعل التجاري كمنتج غايته الربح، يفسده ويلغي دوره الحقيقي ورسالته الهادفة من أجل التغيير، سواء كان الفعل من السلطة أو من النخبة. هذا ما نلاحظه في الكثير من الإنتاج المعرفي، ومثال ذلك كتاب ناصر جابي تحت عنوان "لماذا تأخر الربيع الجزائري؟"، قراءة العنوان تجذب القارئ لكن عند قراء الكتاب تجد أنه مجموعة من المقالات السابقة، لا تجيب عن سؤال العنوان، أو أنه إنتاج معرفي بعنوان تجاري. مما أفقد الإنتاج الثقافي ذوقه الفني ودوره الهادف وما زاد الأمر سوءا هو انعدام ثقافة القراءة.

2/8- تغليب العمل الاجتماعي:

تعمل السلطة على خداع المثقف عن طريق دفعه للعمل المجتمعي والنشاط الإنساني، بما يخدم مصالحها، وهي تعلم أنه لا يرفض طلبها باعتباره عملية توعوية وهي جزء من مهنته، إلا أن المهنة الحقيقية للمثقف هي نقد السلطة بأبعادها الإصلاحية والحفاظ على المكتسبات والمساهمة في الارتقاء بالمجتمع المعرفي الثقافي، كما أن للمثقف أدوار أخرى – ثانوية – مكملة للأدوار الرئيسية، مثل المشاركة في الخدمة الاجتماعية والإنسانية لنشر السلوكيات الايجابية والأفكار البناءة، لكن دون استغلاله من السلطة من أجل إبعاده عن دوره الحقيقي أو لعدم الاصطدام به. رغم أن الواقع يؤكد غياب مشاركة المثقف الأكاديمي في الخدمة الاجتماعية خاصة في الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني، إلا في بعض المناسبات التي خاصة، هذا الانفصام الذي يعيشه المثقف أثر كثيرا على نشاطاته خارج التدريس وكأنها ليست من أولوياته. إلا أنها تدخل في إطار دوره نحو مجتمعه.

خاتمة:

أصبح المثقف الأكاديمي الجزائري أكثر بعدا عن السياسة بسبب مجموعة من الأسباب، جعلته يتخلى عن دوره الحقيقي في نقد السلطة وحل مناقشة مشاكل المجتمع وطرح الحلول الموضوعية. فاصطدم بعنف السلطة التي تعمدت إهماله وعزله، عنف ورثه بعد الاستقلال في عهد الحزب الواحد، وزادته العشرية السوداء تطرفا. أما القلة منهم ينشطون في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية صعبة ومعقدة بين مدٍ وجزرٍ، يحاولون إيجاد حلول لمشاكل انتشرت في المجتمع وأصبحت تهدد استقراره خاصة الجانب الاقتصادي والأمني، أما السياسة فهي قضايا طابو لا يمكن فتح ملفاتها، إلا بعض المثقفين الذين يتجرؤون على مناقشة مسائل سياسية محددة ولكن بتحفظ. يبقى دور المثقف الأكاديمي مهما في المجتمع لتنميته اقتصاديا وحل مشاكله اجتماعيا ونقده سياسيا ونهوض به ثقافيا، لأن عزله عن المشاركة ينتج عنها دفع سياسة البلاد إلى مشاريع بلا هدف ولا منهج.

[1]- قرفي عبد الحميد، دور المثقف في فهم وتفسير الواقع في المجتمع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2011، ص 148.

المراجع:

1 - أحمد موصللي ولؤي صافي، جذور أزمة المثقف في الوطن العربي، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، سنة 2002.

2 - إسعاف حمد، المثقف العربي: إشكالية الدور الفاعل، مجلة جامعة دمشق- المجلد 30- العدد 3-4، 2014.

3 - حسين سالم مرجين، آفاق سوسيولوجية على متن الحراك المجتمعي العربي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الأردن، المجلد 9، العدد 2، 2016.

4 - حسن العاصي، المثقف والسياسي.. وصاية أم انفلات..، 2018/07/07. تصفح الموقع بتاريخ: 2018/09/10. http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=12be723ey314470974Y12be723e

5 - دالية غانم يزبك، الحد من التغيير عبر التغيير: ما وراء ديمومة النظام الجزائري، مركز كارنيغي، لبنان، 08 ماي 2018. تاريخ تصفح الموقع: 2018/11/26. الموقع الالكتروني: https://carnegie-mec.org/2018/05/08/ar-pub-76277

6 - رشيد المشهور ويوسف حموش، المثقف والسلطة: علاقة حياد أم انقياد، مجلة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الدراسات الدينية، الرباط، المغرب، 05 ماي 2017.

7 - سعيد خطيبي، أحزان المثقف الجزائري، الخبر، 2016/05/21. الموقع الالكتروني: https://www.nafhamag.com

8 - سيد المختار، تجدد الاحتجاجات في الجزائر.. والحكومة تتوعد مثيري الشغب، 2017/01/04.
الموقع الالكتروني: -https://arabic.rt.com/news/857268

9 - الشفيع خضر سعيد، نحو أفق جديد: المثقف والتغيير، منشورات صحيفة الطريق الالكترونية.

10 -عبد الناصر جابي، وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة، تقارير: مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 3 يناير/ كانون الثاني 2016.

11 -علي الشريعتي، مسؤولية المثقف، ترجمة: إبراهيم الدسوقي شتا، دار الأمير، الطبعة الثانية، سلسلة الآثار الكاملة (28)، سنة 2008.

12 -علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، سنة 1998.

13 -علي حرب، الفكر والحدث: حوارات ومحاور، دار الكنوز الادبية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 1997.

14 -عمار بن طوبال، المثقف الجزائري وخطاب الأزمة، مدون، 11 سبتمبر 2011.
الموقع الالكتروني: http://koutama18.blogspot.com/2010/09/blog-post_8935.html

15 -فاطمة دردور، إشكالية المثقف والمجتمع، 2017/05/03. تصفح الموقع بتاريخ: 2018/09/17.
الموقع الالكتروني: http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/5/3

16 -قرفي عبد الحميد، دور المثقف في فهم وتفسير الواقع في المجتمع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2011.

17 -كمال بن موسى، عبد الرحمان بن ساعد، الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، ص 108. الموقع الالكتروني: http://www.enssea.net/enssea/majalat/1508.pdf

18 -لبيب الطاهر، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (10)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت لبنان، سنة 1992.

19 -محمد شوقي الزين، إزاحات فكرية: مقاربات في الحداثة والمثقف، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2008.

20 -محمد نور الدين أفاية، حول أداء المثقفين في معمعة الأحداث: ملاحظات وتساؤلات، حلقة نقاشية (المثقفون العرب والربيع العربي: تحليل أداء)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 29 أيار/ مايو 2013.

21 -مراد بن سعيد، صالح زياني، النخب والسلطة والايدولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، سنة 2014.

22 - نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، 2014/10/03. تاريخ تصفح الموقع: 2018/11/26. الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1

23- John Higley, Elite Theory in Political Sociology, University of Texas at Austin.